

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر لقد استجاب القدر للشعب التونسي

انه بيت من قصيدة الشاعر التونسي العظيم المرحوم ابو القاسم الشابي.. وقد اعتنق التونسيون تلك القصيدة العصماء واختارها الشعب بعد انتصاراته ضد الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال لتكون جزءاً من النشيد الوطني يردده المواطنون عقب كل احتفالاتهم وفي المناسبات الرسمية.

يوم الأحد الماضي عاشت تونس يوماً تاريخياً حيث جرى استفتاء على الدستور هو الأول في الحياة السياسية التونسية، ويستهدف التعديل التأكيد على ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان.. لحماية المعطيات الشخصية.. فلا يتم إيقاف مواطن إلا باذن قضائي ويمنع تعريض اي كان لإيقاف تعسفي.. وجاءت تعديلات الدستور لتنص على ان المحافظة على استقلال تونس وسيادتها واجب مقدس.. وتكوين مجلس المستشارين يتجاوز عددهم ثلثي اعضاء مجلس النواب، ويتم انتخابهم بالاقتراع الحر والسري من قبل اعضاء الجماعات المحلية المنتخبة.. وشرح الدستور كيفية اختيارهم ومدد العضوية ومسؤوليات المجلس الذي يتمتع اعضاؤه بالحصانة اسوة بالنواب.. اضافة لمسؤوليات مجلس النواب والمستشارين توسعت المادة 32 من الدستور في اجراءات اقرار المصادقة على المعاهدات المتعلقة، بحدود الدولة، والتجارية، والخاصة بالتنظيم الدولي والتعهدات المالية للدولة وذات الصبغة التشريعية وبالأشخاص.

واوضحت المادة 33 طرق عرض مشاريع القوانين على مجلسي النواب والمستشارين، بينما يوضح الفصل 39 كيفية ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية، والترشيح مفتوح امام اي مواطن تنطبق عليه شروط الترشيح وهو حق لكل تونسي. ووضح الفصل 40 ان على المترشح ان يكون بالغاً من العمر اربعين سنة على الأقل وخمسة وسبعين سنة على الأكثر.. وبيت المجلس الدستوري في صحة الترشيح والنظر في الطعون. وتتناول التعديلات مسؤوليات الرئيس وحصانته القضائية. وهناك العديد من الاضافات والاصلاحات للمواد الدستورية سنتشرها في مكان اخر ليعلم العالم مدى عظمة الاصلاحات التي ادخلت على الدستور السابق. ولقد حاول بعض من ذوي النفوس المريضة والقنوات المتربصة التشكيك رغم ان اصحاب تلك القنوات حكام لا يمارسون اية مسؤوليات دستورية.. مفروضون على شعوبهم.

لقد دس اولئك في تعليقاتهم ان الاضافات الدستورية لم تتم الا لفتح المجال امام رئيس الجمهورية للترشح عدة مرات.. ونقول لاولئك السذج ان امراءكم او ملوككم يحكمون بلادهم بدون دساتير ديمقراطية، ولا تملك شعوبهم اختيارهم بل يرثون الملك ليحكموا حكماً مطلقاً لعشرات السنوات والى ارنال العمر.. فلا يجعلونا نكشف كيف يحكمون ويمارسون ديكتاتوريات باساليب عفا عليها الزمن، هي مرتع للقمع والفساد.

لقد عايشنا اجراءات تعديل الدستور التونسي عبر لجان وخبراء وطنيين وعلماء ومفكرين ودستوريين ورجال قضاء ومشرعين ومالين.. ثم عرض الدستور بعد تعديله على النواب ممثلي الشعب فدرسوه واقرهه بشبه اجماع.. وما نحن شهدنا وعشرات من الصحفيين ورجال القضاء وممثلين عن الاتحاد الاوروي ومن عدة دول عربية وافريقية، ونشهد ويشهد الجميع بشفافية الاستفتاء بل كان مثلاً للحرية وحسن التنظيم، لا بوليسية ترعى مراكز الاقتراع بل اختيرت الاغلبية بمدارس بعيدة عن مراكز الامن والدولة.. وخلال جولتنا على عدد من تلك المراكز ناقشنا المراقبين ولمسنا شفافية الاجراءات والالتزام بالخلوة لكل مواطن ليبدل برأيه بصدق وامان، لا يعلم الا الله بماذا ادلى، لم يحدث اي مشكل او اشكال بين المقترعين في خمسة عشر الف مركز اقتراع.. ويعتبر ذلك شهادة عظيمة للتونسيين حيث اجروا استفتاءهم بتحضر ورقي واخلاق وشفافية لا مثيل لها، لعل بقية بلادنا تجعلها مثلاً للاقتداء عوضاً عن ممارسات القمع والتزييف.

لقد ام مراكز الاقتراع ثلاثة ملايين ومئتان وخمسة وسبعون ألف مواطن وتغيب فقط مائة وخمسة وعشرون الفا من المواطنين المسجلين بسجلات الانتخاب، بنسبة اربعة في المئة، وذلك في حد ذاته يعتبر حدثاً تاريخياً اذا علمنا ان انتخابات الدول الكبرى التي تدعى الديمقراطية لا تشهد هذا الاقبال او حتى نصفه حيث لا تتجاوز نسبة من يدلون باصواتهم في الانتخابات البريطانية 40% ويتغيب عادة ستون في المئة من المسجلين.

تحية للشعب التونسي الذي اثبت جدارته واحقيته لما ناله على يدي رئيس استطاع ان يحقق كل شيء لمجتمع يلتف حوله.. والانجازات العظيمة في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة هي التي ترد على نقيق فئة لا وجود لها الا عبر كلمات الحقد والاستشهاد بالباطل.. وهي فئات اختفت من امام مراكز الاقتراع.. تتاجر مع جوسبان رئيس حكومة فرنسا الذي اسقطه شعبه، ونقول لهم «اذا لم تستح افعل ما تشاء» وبفضل الله تسير سفينة تونس باطمئنان وثقة تحف بها قلوب مواطنين مخلصين يستحقون كل التضحيات والجهود وما تحقق ويتحقق من انجازات عظيمة يسهر عليها زين العرب حقاً.